الخطوط التونسية
TUNISAIR

محضر الجلسة العامة العادية
المنعقدة بتاريخ 8 جانفي 2020
الساعة العاشرة صباحًا

عملا بمقتضيات الفصول عدد 275 و276 (جديد) و277 من مجلة الشركات التجارية والفصلين عدد 27 و 36 من القانون الأساسي للشركة اجتمع السيدات والسادة المساهمون في رأس مال شركة الخطوط التونسية -شركة خفية الاسم ذات رأس مال قيمته 280 199 106 دينار تونسي- في جلسة عامّة عادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة بتاريخ 3 ديسمبر 2019 وطبقًا للإعلان الصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 116 بتاريخ 17 ديسمبر 2019 والصادر بالجريدة الرسمية للسجل الوطني للمؤسسات عدد 251 بتاريخ 16 ديسمبر 2019 وذلك يوم الإربعاء 8 جانفي 2020 على الساعة العاشرة صباحا بالمقر الاجتماعي للشركة وبرئاسة السيد إلياس المنكبي الرئيس المدير العام لمجمع الخطوط التونسية قصد التداول في جدول الأعمال التالي:

1. **المصادقة على تأخير موعد إنعقاد الجلسة العامة.**
2. **تلاوة تقريري مجلس الإدارة لسنة 2017 حول نشاط الخطوط التونسية ونشاط مجمع الخطوط التونسية**
3. **تلاوة تقريري مراقبي الحسابات لسنة 2017 بالنسبة للقوائم المالية الفردية والمجمعة.**
4. **تلاوة التقرير الخاص لمراقبي الحسابات**

5. **المصادقة على القوائم المالية الفردية والمجمعة لسنة 2017**
6. **تخصيص نتائج سنة 2017**
7. **تبرئة ذمة المتصرفين**
8. **تعيين ممثلين جدد في مجلس الإدارة**
9. **تحديد منح الحضور لأعضاء مجلس الإدارة.**
10. **تحديد منحة الحضور لأعضاء اللجنة الدائمة للتدقيق.**
11. **المصادقة على ضمان قروض**
12. **المصادقة على قروض.**

بادرت الجلسة العامّة العاديّة بتكوين مكتبها كالآتي:

يتكون مكتب الجلسة من السيدات والسادة:

- **السيد الياس المنكبي:** رئيس المكتب
- **السيدة بسمة لوكيل:** مفوض خاص للدولة التونسية: مدقق الأسهم
- **السيد نعيم المدب:** ممثل الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية: مدقق الأسهم
- **السيدة نادرة شلايفة:** مقرر الجلسة

افتتح السيّد إلياس المنكبي الجلسة معلنا عن إكتمال النصاب بإعتبار أن المساهمين الذين سجلوا حضورهم أصالة أو نيابة يملكون 68,86 % من رأس مال الشركة وبهذا يكتمل النصاب القانوني المطلوب بعد أن جمعت أكثر من ثلث رأس المال الاجتماعي واقترح انطلاق مداولات الجلسة العامة العادية.

وقد وافقت الجلسة العامة على هذا المقترح بالإجماع.

وبعد المصادقة على ورقة الحضور من طرف مكتب الجلسة، وقبل الشروع في التداول في النقاط الواردة في جدول أعمال الجلسة قدم الرئيس المدير العام لمحة حول برنامج إصلاح وإعادة هيكلة الخطوط التونسية للفترة 2018-2023 الذي تم المصادقة عليه من حيث المبدأ من قبل المجلس الوزاري بتاريخ 20 ماي 2019 وكما أعلن السيد الرئيس المدير العام أن من أهم التوصيات التي جاءت في المجلس الوزاري المذكور هو تمتيع شركة الخطوط

التونسية بالإجراء المتعلق بالإستثناء من تطبيق أحكام الفصل 22 ثالثا من القانون عدد 36 المؤرخ في 12 جوان 2006 المتمم للقانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في غرة فيفري 1989 والمتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية.

1- تـلاوة تـقـريـــري مجلـــس الإدارة لسنـــة 2017 حول نشاط الخطوط التونسية ونشاط مجمع الخطوط التونسية

قدم السيد الرئيس المدير العام تقريري مجلس الإدارة لسنة 2017 حيث عرض في بداية الأمر لمحة حول نتائج نشاط النقل الجوي على الصعيد العالمي بالنسبة لسنة 2017 التي أعتبرت سنة استثنائية لشركات الطيران الأعضاء في منظمة إتحاد النقل الجوي الدولي (IATA). وقد تم تسجيل نقل أكثر من 4,1 مليار مسافر حتى أنه رغم الزيادة في عدد المقاعد المعروضة فإن هذه الشركات واجهت صعوبات في مواكبة الطلب المتزايد. هذا وقد أصبح النقل الجوي أكثر سهولة من أي وقت مضى، حيث انخفض متوسط الأسعار خلال سنة 2017 إلى النصف مقارنة بسنة 1995 مع توسع شبكة النقل بأكثر من 20 ألف خط جوي في العالم. كما سجلت حركة الشحن الجوي الدولي ارتفاعا بـ 9,7% وهي تعتبر أعلى نسبة نمو منذ سنة 2010.

من جهة أخرى وعلى الصعيد العالمي دائما فقد تميزت سنة 2017 بزيادة مهمة في الأعباء المباشرة وبالأخص منها سعر الوقود الذي أنهى العام بزيادة قدرها 20%. كما سجلت الأعباء الأخرى المباشرة إرتفاعا بـ 2,2 % مقارنة بسنة 2016 لتعود إلى مستواها المسجل خلال 2012-2011.

أما على الصعيد الوطني، فقد اتسمت سنة 2017 بانتعاشة في النشاط السياحي بارتفاع ملحوظ في عدد الزوار الأوروبيين بنسبة تزيد عن 20 % مقارنة بسنة 2016. وقد وضعت الخطوط التونسية برنامجا تجاريا ملائما لهذه الوضعية مما مكنها من تحقيق النتائج التالية:

- إرتفاع العدد الجملي للمسافرين بنسبة 17,1% ليصل إلى 3,502 مليون مسافر مقابل 2,991 مليون مسافر سنة 2016 تبعا لتحسن عدد المسافرين على الرحلات المنتظمة والإضافية بنسبة 11,5% (3,195 مليون مسافر مقابل 2,865 مليون مسافر سنة 2016) وعدد المسافرين على الرحلات الغير منتظمة بنسبة 159,9% (283,7 ألف مسافر مقابل

109,1 ألف مسافر سنة 2016) وعدد الحجيج بنسبة 35,9% (23,3 ألف حاج مقابل 17,1 ألف حاج سنة 2016).

- تحسن مؤشر الإمتلاء لكل رحلات سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بـ 3 نقاط ليكون في حدود 74,4 % وللرحلات المنتظمة والإضافية بـ 3,5 نقاط ليصل إلى 73,9%.
- إرتفاع عدد ساعات الطيران الجملية بنسبة 13% لتصل إلى 957 82 ساعة مقابل 426 73 ساعة خلال سنة 2016.
- تحسن معدل الاستعمال اليومي لأسطول الشركة بـ 48 دقيقة ليصل إلى 7ساعات و50 دقيقة سنة 2017.
- ارتفاع نشاط الشحن بنسبة 30,1% مقارنة بسنة 2016.

وبالرغم من تحسن مؤشرات النشاط التجاري للخطوط التونسية خلال سنة 2017 غير أن النتائج المالية لم تواكب هذا الأداء حيث سجلت نتيجة الإستغلال رغم تراجع العجز بـ 9 مليون دينار رقما سلبيا بـ 125,2- مليون دينار مقابل عجز قدر بـ 134,2- مليون دينار سنة 2016 (بعد المعالجة المحاسبية)، وتفاقم العجز بالنسبة للنتيجة الصافية التي سجلت رقما سلبيا بـ 206,6 - مليون دينار مقابل عجزا قدر بـ 180,7 - مليون دينار سنة 2016 (بعد المعالجة المحاسبية). وتعود الأسباب الأساسية لهذه النتائج إلى زيادة سعر وقود الطائرات خلال سنة 2017 والزيادة في إيجار الطائرات لمواجهة تطور النشاط وكذلك إلى التأثير الكبير في ارتفاع سعر الصرف للأورو والدولار المستخدمة في نهاية السنة المحاسبية 2017 لتحويل الديون المقومة بالعملة الأجنبية والخاصة بهذه السنة والمتعلقة بالأساس بقروض اقتناء الطائرات والمحركات حيث بلغت الخسائر الناتجة على هذه العملية 105,7 مليون دينار مقابل 60,2 مليون دينار سنة 2016.

كما تميزت سنة 2017 بأهم الأحداث التالية:

- إرتفاع حصة الخطوط التونسية في سوق النقل الجوي للمسافرين بـ1,9 نقطة لتصبح 41,7%.

- تطوير الشبكة التجارية للخطوط التونسية على إفريقيا من خلال فتح خط جديد بإتجاه كوناكري وآخر بإتجاه كوتونو علاوة على تكثيف عدد الرحلات على الوجهات الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء.
- توسيع النشاط الغير المنتظم إلى أوروبا الوسطى وخصوصا إلى الجمهورية التشيكية (بعرض 917 114 مقعداً خلال سنة 2017 مقابل 160 11 مقعداً سنة 2016) والمجر (بعرض 24258 مقعداً خلال سنة 2017 مقابل 652 7 مقعداً سنة 2016).
- تعزيز النشاط على مونتريال خلال الفترة ما بين شهري جويلية وسبتمبر 2017.

كما أشار الرئيس المدير العام أنه تبعا لقرار الحكومة بتوقيع اتفاقية تحرير السماء مع الاتحاد الأوروبي (open sky) على جميع المطارات التونسية باستثناء مطار تونس-قرطاج (لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات)، قامت الخطوط التونسية خلال سنة 2017 بإعداد مخطط إصلاح جديد يكتسي أكثر طموحًا ويأخذ بعين الإعتبار تنفيذ التوجهات الاستراتيجية 2023 ويهتم بكل الجوانب التي لها علاقة بنشاط الشركة بهدف ضمان الربح المالي مع احترام القواعد المهنية ومعايير الجودة والسلامة في ميدان النقل الجوي من تجديد الأسطول إلى اتفاقيات الشراكة والتنمية التجارية وتوسيع وتنويع عمليات الترويج والتنظيم والضغط على الكلفة. وقد تمت المصادقة على هذا المخطط من قبل مجلس الإدارة وتأييده من طرف الشركاء الاجتماعيون ثم تقديمه إلى سلطة الإشراف في أكتوبر 2017.

وعلى إثر ذلك فتح باب النقاش وكانت جميع التساؤلات تحوم حول الوضعية الحالية للخطوط التونسية.

وردّا على ذلك أعلم السيد الرئيس المدير العام المساهمين بأن الخطوط التونسية سجلت في سنة 2018 أرقاماً قياسية جديدة على مستوى أغلب مؤشرات النشاط التي تتمثل فيما يلي:

- نقل أكثر من 3,8 مليون مسافر أي بزيادة تقدر بـ 9,2% مقارنة بسنة 2017 و3,5% مقارنة بالسنة المرجعية 2010.
- تسجيل مؤشر إمتلاء في زيادة بـ 0,4 نقطة مقارنة بسنة 2017

- إرتفاع رقم المعاملات إلى حوالي 1500 مليون دينار، أي 230 مليون دينار زيادة مقارنة بسنة 2017 وأكثر بـ 500 مليون دينار مقارنة بسنة 2016.
- إرتفاع الإستعمال اليومي لأكثر من 9 ساعات خلال سنة 2018 أي بنسبة 8,3% مقارنة بسنة2017.

ويبقى معدل إحترام مواعيد الرحلات بعيدا على مستوى الأهداف المرسومة الذي سجل نسبة 42% خلال سنة 2018 في تراجع بنقطتين مقارنة بسنة 2017.

كما أشار إلى موافقة الحكومة خلال المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 20 ماي 2019 على مبدأ مخطط إعادة هيكلة مجمع الخطوط التونسية حيث تم خلال سنة 2019 رسم هدفا يتعلق باستعادة الشركة لتوازناتها المالية وذلك بتقليص النشاط خلال أشهر الذروة على الخطوط الأقل مردودية والذي أفدى إلى تحسين النتائج التحليلية بفضل الحفاظ على نفس رقم المعاملات رغم التخفيض في النشاط بنسبة 9,9%. وهكذا، فخلال الفترة ما بين 1 جوان إلى 31 أكتوبر 2019 فقد انخفضت حركة المسافرين بنسبة 15,5% في حين ظل رقم المعاملات لهذه الفترة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 عند نفس المستوى وذلك بفضل الزيادة في recette unitaire وذلك أدى إلى تحسن واضح في المردودية. وهذه النتائج مقترنة بالتحسن الملحوظ الذي تم تسجيله على مستوى الشركتين الخطوط التونسية للخدمات الأرضية و Amadeus سيؤدي إلى تحسن واضح في مردودية الخطوط التونسية خلال سنة 2019 التي ستكون أفضل ما سجلته الشركة منذ الثورة.

2- تلاوة تقريري مراقبي الحسابات لسنة 2017 بالنسبة للقوائم المالية الفردية والمجمعة والتقرير الخاص لمراقبي الحسابات

وبعد تقديم تقريري مجلس الإدارة لسنة 2017 إلى الجلسة العامّة، أحال السيد إلياس المنكبي الكلمة إلى مراقبي الحسابات عن مكتبي AMI Consulting و ECC MAZARS اللذين قاما بتلاوة تقاريرهما بعنوان السنة المحاسبية 2017 حول المراجعة القانونية لحسابات الخطوط التونسية ومجمع الخطوط التونسية حيث أقرّا السادة مراقبو الحسابات بسلامة ونزاهة

الحسابات مع تسجيل جملة من التحفظات والمتعلقة خاصة بعملية الانتقال من المنظومة المعلوماتية المعتمدة سابقا الى المنظومة الجديدة ERP وما يترتب عن ذلك من إشكاليات على المستوى المحاسبي.

تدخلت السيدة بسمة لوكيل المفوض الخاص للدولة مشيرة أن التقرير المعروض على أنظار الجلسة يعتبر وثيقة رسمية وبالتالي من الأرجح أن يتم تقديمه إلى المساهمين باللغة العربية وباللغة الفرنسية بالنسبة للمساهمين الأجانب.

كما أكدّت السيدة بسمة لوكيل أن الخطوط التونسية كشركة خفية الإسم ومدرجة في البورصة فهي مطالبة طبقا للقوانين الجاري بها العمل بتقديم قوائمها المالية لسنة 2017 قبل تاريخ 30 جوان 2018.

وفي نفس السياق طلبت من الإدارة العامة ومن مراقبي الحسابات بتقديم التوضيحات حول التأخير لعرض القوائم المالية على أنظار الجلسة العامة وهو نفس التساؤل من قبل المساهمين الحاضرين.

وأجاب السيد عبد المجيد الدويري مراقب الحسابات أن هذا التأخير راجع بالأساس إلى تغيير المنظومة المعلوماتية ونقل المعطيات من نظام معلوماتي قديم إلى نظام معلوماتي جديد باعتبار أنه تم إعتماد لأول مرة منظومة ERP بالنسبة للقوائم المالية لسنة 2017 فمن الطبيعي التعرض إلى العديد من الإشكاليات الراجعة لعملية الانتقال الكلي من منظومة إلى أخرى وأن تبرير وتصفية بعض الحسابات القديمة العالقة تستغرق بعض الوقت خصوصا أمام النقص في الموارد البشرية المختصة في إدارة المحاسبة وكما أشار أن مجلس الإدارة في جلسته بتاريخ 27 نوفمبر 2019 تعهد باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتبرير وتصفية هذه الحسابات العالقة. كما أشار إلى أن القوائم المالية لسنة 2018 قد تشهد بدورها بعض التأخير جراء هذه الوضعية.

ثم تساءلت السيدة بسمة لوكيل بخصوص سلامة النظام المعلوماتي الجديد وخاصة من ناحية صحة وجودة البيانات المالية والمحاسبية

وأجاب السيد عبد المجيد الدويري أن النظام الجديد لن يسمح بأي فارق في البيانات وأن هذه المنظومة الجديدة ستكون ضامنا في جودة وسلامة المعطيات المالية.

وبعد النقاش وتبادل الآراء والإجابة على تساؤلات وملاحظات صغار المساهمين بخصوص بعض المعطيات المالية وتحفظات مراقبي الحسابات والآفاق المستقبلية للشركة قررت الجلسة العامّة العادية لشركة الخطوط التونسية ما يلي:

القرار الأول:
تصادق الجلسة العامة العادية على انعقادها بعد الآجال القانوني المحددة بـ 30 جوان 2018 ولا ترى ضررا على مصالح المساهمين باعتبار انعقادها يوم 8 جانفي 2020.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع باستثناء مساهم وحيد من صغار المساهمين

القرار الثاني:
إن الجلسة العامة العادية، بعد اطلاعها على تقرير مجلس الإدارة حول نشاط الشركة وعلى التقريرين العام والخاص لمراقبي الحسابات تصادق على القوائم المالية الفردية لشركة الخطوط التونسية المقفلة إلى 31 ديسمبر 2017 كما تم عرضها عليها.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الثالث:
إن الجلسة العامة العادية، بعد اطلاعها على تقرير مجلس الإدارة حول نشاط مجمع الخطوط التونسية وعلى تقرير مراقبي الحسابات تصادق على القوائم المالية المجمعة لمجمع الخطوط التونسية المقفلة الى 31 ديسمبر 2017 كما تم عرضها عليها.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الرابع:
اطلعت الجلسة العامة العادية على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات بخصوص العمليات والاتفاقيات وفقا لما هو منصوص عليه بالفصلين 200 و475 من مجلة الشركات التجارية. وعملا بمقتضيات هذين الفصلين، صادقت الجلسة العامة العادية على كلّ العمليات والاتفاقيات المضمنة بتقرير مراقبي الحسابات.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الخامس:
قررت الجلسة العامة العادية وباقتراح من مجلس الإدارة تخصيص النتيجة الصافية للسنة المحاسبية 2017 على النحو التالي:

النتيجة الصافية للسنة المحاسبية 2017 بعد التعديلات المحاسبية	-226 439 578,338
+ الخسائر المؤجلة	- 671 530 896,463
الرصيد	- 897 970 474,801

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار السادس:
تبرئ الجلسة العامة العادية ذمة أعضاء مجلس الإدارة تبرئة تامة ونهائية وبدون أيّ احتراز بخصوص تصرفهم خلال السنة المحاسبية 2017.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار السابع:
تصادق الجلسة العامة العادية وباقتراح من مجلس الإدارة على تعيين:
- السيدة آمال بوغديري بصفتها متصرفة ممثلة عن وزارة المالية عوضا عن السيدة شادية ذياب وذلك للفترة النيابية المتبقية التي تنتهي مع الجلسة العامة الخاصة بالقوائم المالية لسنة 2018.
- السيد الحبيب المكي بصفته متصرفا ممثلا عن وزارة النقل خلفا للسيد كمال بن ميلاد وذلك للفترة النيابية المتبقية التي تنتهي مع الجلسة العامة الخاصة بالقوائم المالية لسنة 2018.
- السيد لطفي محيسن بصفته متصرف ممثل عن ديوان الطيران المدني والمطارات خلفا للسيد خالد الشلي وذلك للفترة النيابية المتبقية التي تنتهي مع الجلسة العامة الخاصة بالقوائم المالية لسنة 2018.
- السيدة آمال حشاني بصفتها متصرفة ممثلة عن الديوان الوطني التونسي للسياحة خلفا للسيد ناجي بن عثمان وذلك للفترة النيابية المتبقية التي تنتهي مع الجلسة العامة الخاصة بالقوائم المالية لسنة 2018.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع باستثناء مساهم وحيد بخصوص تعيين السيدة آمال حشاني بصفتها متصرفة ممثلة عن الديوان الوطني التونسي للسياحة خلفا للسيد ناجي بن عثمان.

القرار الثامن:

حددت منحة الحضور لأعضاء مجلس الإدارة وفقا للتراتيب الجاري بها العمل وتكون كالآتي:

- الأعضاء ممثلي الدولة: حدد المبلغ السنوي الخام لمنحة الحضور للعضو الواحد بـ 5.000 دينار
- الأعضاء ممثلي المنشآت العمومية: حدد المبلغ السنوي الخام لمنحة الحضور للعضو الواحد 2188 دينار
- الممثل عن صغار المساهمين: حدد المبلغ السنوي الخام لمنحة الحضور لما يطابق المبلغ المسند لمتصرف ممثل عن منشأة عمومية له خطة مدير أي 2000 دينار.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار التاسع

بإقتراح من مجلس الإدارة قررت الجلسة العامة العادية ضبط مبلغ المنحة المسندة لأعضاء اللجنة الدائمة للتدقيق ما قدره 500 دينار بعنوان كل حضور فعلي في اجتماعات اللجنة، على ألا يتجاوز المقدار السنوي الجملي الخام مبلغ 3.000 دينار للعضو الواحد.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار العاشر

طبقا لأحكام الفصل عدد 32 من القانون الأساسي لشركة الخطوط التونسية والفصل عدد 200 من مجلة الشركات التجارية وتبعا لقرار المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 20 ماي 2019 لمنح ضمان الدولة لفائدة الخطوط التونسية بمبلغ جملي أقصاه 60 مليون دولار حتى تتمكن بدورها من ضمان قروض استثمارات شركتها الفرعية "الخطوط التونسية السريعة" في إطار اقتنائها لثلاث (03) طائرات من طراز ATR-600 وتبعا للحصول على الموافقة المبدئية من طرف وزارة المالية في الغرض يقترح مجلس الإدارة على الجلسة العامة العادية المصادقة على إسناد الخطوط التونسية ضمانا لهذه الشركة الفرعية وذلك شرط الحصول على الضمان النهائي من طرف الدولة لفائدة الشركة بنفس المبلغ وبنفس العنوان في كل عملية اقتراض.

هذا وقد منحت الخطوط التونسية ضمانها لشركتها الفرعية للقرض الخاص باقتناء الطائرة الأولى وبمبلغ 46 مليون دينار وذلك على إثر الحصول على ضمان الدولة النهائي بنفس المبلغ ونفس العنوان.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الحادي عشر

طبقا لأحكام الفصل عدد 32 من القانون الأساسي لشركة الخطوط التونسية والفصل عدد 200 من مجلة الشركات التجارية وباقتراح من مجلس الإدارة تصادق الجلسة العامة العادية على القروض البنكية:

- قروض بنكية لتمويل الاستثمارات الخاصة بصيانة الطائرات والتسبقات لاقتناء الطائرات التي بلغت قيمتها الجملية 895,530 991 78 دينار خلال سنة 2018 .
- قروض بنكية لتمويل الاستثمارات الخاصة بصيانة الطائرات والتسبقات لاقتناء الطائرات التي بلغت قيمتها الجملية و 140,920 984 118 دينار خلال سنة 2019

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الثاني عشر

تسند الجلسة العامة العادية تفويضها إلى الممثل القانوني للشركة للقيام بجميع الإجراءات القانونية الخاصة بالإشهار والتسجيل وكل الإجراءات التي جاء بها القانون.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

وبعد أن تم التطرق إلى جميع النقاط المدرجة بجدول الأعمال رفع السيد إلياس المنكبي الرئيس المدير العام الجلسة في حدود الساعة الثانية والنصف بعد الزوال.

المدققان

بسمة لوكيل

رئيس الجلسة

إلياس المنكبي

نعيم المدب

نادرة شلايفة : مقررة الجلسة العامّة العادية